



التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

م. د. إدريس قاسم كاظم

كلية التربية للبنات - جامعة كركوك

البريد الإلكتروني Email : idreesqasim@uokirkuk.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الشرعية الدستورية، التوافق السياسي، تشكيل الحكومة، العراق، سيادة القانون، المحاصصة السياسية.

كيفية اقتباس البحث

كاظم، إدريس قاسم ، التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية ،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الأول ٢٠٢٦، المجلد: ١٦، العدد: ١٠ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The Balance Between Constitutional Legitimacy and Political Consensus in the Formation of the Iraqi Government

Idrees Qasim Kadhim

College of Education for Girls - Kirkuk University

Keywords : Constitutional Legitimacy, Political Consensus, Government Formation, Iraq, Rule of Law, Power-Sharing.

How To Cite This Article

Kadhim, Idrees Qasim, The Balance Between Constitutional Legitimacy and Political Consensus in the Formation of the Iraqi Government, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, October 2026, Volume:16, Issue 10.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

Abstract

This research addresses the balance between constitutional legitimacy and political consensus in the formation of the Iraqi government, as one of the fundamental issues affecting political stability. The study aims to clarify the concept of both constitutional legitimacy and political consensus, and to analyze their relationship in light of the provisions of the Constitution of Iraq 2005 and the practical political developments that have taken place after 2003. The research adopts the analytical approach in examining constitutional texts, alongside the descriptive method in presenting key concepts. It highlights the areas of interaction and conflict between constitutional legitimacy and political consensus, particularly in relation to government formation, the adoption of the quota system, and the impact of political agreements on constitutional procedures.

The study concludes that political consensus, despite its role in maintaining a certain level of stability, has often led to weakening

adherence to constitutional provisions and has affected the principle of Rule of Law. It also emphasizes the need to establish mechanisms that ensure a balance between respecting constitutional rules and accommodating political realities, in order to enhance the effectiveness of the political system and promote good governance. This research employs an analytical approach, examining constitutional texts related to government formation, particularly the 2005 Constitution of the Republic of Iraq, as well as studying the political reality and the practical application of political agreements. It also utilizes a descriptive approach to present key concepts and a comparative approach when referencing relevant experiences or legal opinions .

ملخص البحث

يتناول هذا البحث موضوع التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية، بوصفه من القضايا الجوهرية التي تؤثر في استقرار النظام السياسي. ويهدف البحث إلى بيان مفهوم كل من الشرعية الدستورية والتوافق السياسي، وتحليل العلاقة بينهما في ضوء أحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ والتطبيقات العملية التي شهدتها الواقع السياسي بعد عام ٢٠٠٣.

وقد اعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة النصوص الدستورية، إلى جانب المنهج الوصفي في عرض المفاهيم، حيث تم تسليط الضوء على مظاهر التداخل والتعارض بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي، لاسيما في ما يتعلق بتشكيل الحكومات، واعتماد نظام المحاصصة، وتأثير الاتفاقات السياسية على الإجراءات الدستورية. وتوصل البحث إلى أن التوافق السياسي، رغم دوره في تحقيق قدر من الاستقرار، قد أدى في كثير من الأحيان إلى إضعاف الالتزام بالنصوص الدستورية، والتأثير على مبدأ سيادة القانون. كما خلص إلى ضرورة إيجاد آليات تضمن تحقيق التوازن بين الالتزام بأحكام الدستور ومراعاة الواقع السياسي، بما يعزز من فاعلية النظام السياسي ويُرسخ أسس الحكم الرشيد. يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص الدستورية ذات الصلة بتشكيل الحكومة، ولا سيما في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، فضلاً عن دراسة الواقع السياسي والتطبيق العملي للاتفاقات السياسية. كما يعتمد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية، والمنهج المقارن عند الإشارة إلى بعض التجارب أو الآراء الفقهية ذات الصلة.

مقدمة البحث

تعد مسألة تشكيل الحكومة من أهم الموضوعات التي تحظى باهتمام الفقه الدستوري، لما لها من دور أساسي في تحديد طبيعة النظام السياسي ومدى استقراره، إذ تمثل السلطة التنفيذية الأداة

التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

الرئيسية في إدارة شؤون الدولة وتنفيذ السياسات العامة. وفي ظل النظم الديمقراطية الحديثة، تُنظَّم عملية تشكيل الحكومة وفق قواعد دستورية محددة تهدف إلى ضمان خضوع السلطة لأحكام القانون وتحقيق مبدأ سيادة القانون، بما يكفل التوازن بين السلطات ويمنع الانحراف في ممارسة السلطة.

غير أن الواقع السياسي في العديد من الدول، ولا سيما تلك التي تتسم بالتعددية السياسية والاجتماعية، يُظهر أن عملية تشكيل الحكومة لا تخضع للنصوص الدستورية وحدها، بل تتأثر بشكل كبير بالتوازنات السياسية والتفاهات بين القوى الفاعلة. وبعد التوافق السياسي من أبرز الآليات التي تلجأ إليها هذه الدول لإدارة الخلافات وتحقيق الاستقرار، من خلال إشراك مختلف الأطراف في السلطة، إلا أن هذا التوافق قد يتحول في بعض الأحيان إلى عامل مؤثر في تطبيق النصوص الدستورية، أو حتى إلى بديل عملي عنها.

وفي العراق، وبعد التحولات السياسية التي شهدتها عقب عام ٢٠٠٣ تم إقرار دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الذي وضع إطاراً قانونياً لتنظيم عمل السلطات العامة، ومن بينها آليات تشكيل الحكومة. إلا أن التطبيق العملي أفرز دوراً واضحاً للتوافقات السياسية بين الكتل، حيث أصبحت هذه التفاهات عنصراً حاسماً في تحديد شكل الحكومة وتوزيع المناصب، في ظل اعتماد نظام المحاصصة السياسية كواقع فعلي، رغم عدم النص عليه دستورياً. وقد أدى هذا التداخل بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي إلى بروز إشكاليات متعددة، تمثلت في حالات من التعارض بين النصوص الدستورية والممارسات السياسية، سواء من حيث تفسير بعض الأحكام الدستورية، أو من خلال تجاوز المدد الزمنية المحددة لتشكيل الحكومة، أو اعتماد معايير غير قانونية في اختيار المسؤولين، وهو ما انعكس بدوره على فاعلية النظام الدستوري، وأثر في مستوى الثقة بالمؤسسات العامة.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول موضوعاً حيويّاً يمسّ جوهر النظام السياسي في العراق، ويتمثل في العلاقة بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة. كما تبرز أهميته في تسليط الضوء على مدى تأثير التوافقات السياسية على تطبيق النصوص الدستورية، ومدى انعكاس ذلك على مبدأ سيادة القانون واستقرار النظام السياسي. فضلاً عن ذلك، يُسهم البحث في تقديم رؤية تحليلية تساعد في فهم الإشكاليات العملية التي تواجه تشكيل الحكومات في العراق.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى يتحقق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في عملية تشكيل الحكومة العراقية؟ ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة منها:

- ما مدى التزام القوى السياسية بالنصوص الدستورية في تشكيل الحكومة؟
- هل يُعدّ التوافق السياسي عاملاً داعماً للاستقرار أم سبباً في إضعاف الشرعية الدستورية؟

أهداف البحث

- يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:
- بيان مفهوم كل من الشرعية الدستورية والتوافق السياسي.
- تحليل العلاقة بينهما في إطار تشكيل الحكومة العراقية.
- تحديد أوجه التعارض بين النصوص الدستورية والتوافقات السياسية.
- اقتراح آليات يمكن من خلالها تحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص الدستورية ذات الصلة بتشكيل الحكومة، ولا سيما في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، فضلاً عن دراسة الواقع السياسي والتطبيق العملي للتوافقات السياسية. كما يعتمد على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية، والمنهج المقارن عند الإشارة إلى بعض التجارب أو الآراء الفقهية ذات الصلة.

خطة البحث

تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين رئيسيين:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للشرعية الدستورية والتوافق السياسي.
- **المبحث الثاني:** العلاقة بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة.

المبحث الأول

الإطار النظري للشرعية الدستورية والتوافق السياسي

تعد مسألة تشكيل الحكومة من الموضوعات الجوهرية في النظم الدستورية، لما لها من أثر مباشر في استقرار النظام السياسي وضمان حسن سير السلطات العامة. ويقوم هذا التشكيل في الدول الحديثة على أسس قانونية تستند إلى أحكام الدستور، إلى جانب اعتبارات سياسية تفرضها طبيعة النظام الحزبي والتعددية السياسية. وفي العراق، برزت إشكالية التداخل بين الشرعية

الدستورية والتوافق السياسي، حيث لم يعد تشكيل الحكومة قائماً على النصوص الدستورية فحسب، بل تأثر بدرجة كبيرة بالتفاهات السياسية بين الكتل.

المطلب الأول

مفهوم الشرعية الدستورية

تعد الشرعية الدستورية من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني في الدولة، إذ تمثل الأساس الذي تستمد منه السلطات العامة مشروعيتها في ممارسة اختصاصاتها. وتكمن أهميتها في كونها تضمن خضوع جميع سلطات الدولة لأحكام الدستور، بوصفه القانون الأعلى، بما يكفل تحقيق مبدأ سيادة القانون ومنع التعسف في استعمال السلطة. كما تُسهم في تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتحديد الإطار القانوني الذي تُمارس من خلاله السلطة.^١ وفي هذا السياق، تستند الشرعية الدستورية في العراق إلى أحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، الذي يُعد المرجعية الأساسية لتنظيم عمل السلطات العامة وآليات تشكيل الحكومة.

الفرع الأول - مفهوم الشرعية الدستورية

تعد الشرعية الدستورية من المفاهيم الجوهرية في القانون الدستوري، إذ تمثل الأساس الذي تستند إليه السلطة في الدولة الحديثة في وجودها وممارستها لوظائفها، من خلال خضوعها لأحكام الدستور بوصفه القاعدة القانونية العليا.

وتُشتق الشرعية في معناها اللغوي من الشرع، إذ يدل هذا المصطلح على الطريق الواضح أو المنهج الذي ينبغي اتباعه. وفي هذا السياق، ورد في الفقه:

الشرعية: تأتي من المشرعة وهي مواضع انحدار الماء، وشرع الوارد أي تناول الماء، وأيضاً شرع الله لعباده، والشرعية هي الدين، والمنهاج والطريق، والطريق هنا الدين^٢، ومنه قوله تعالى: (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا) (الجاثية: ١٨). ويُظهر هذا التعريف اللغوي الارتباط بين مفهوم الشرعية وفكرة الطريق المستقيم أو المنهج الواجب الالتزام به.

أما على الصعيد الاصطلاحي، فقد حظي مفهوم الشرعية باهتمام واسع في العلوم الإنسانية "خاصة العلوم السياسية وعلم الاجتماع"، إذ ورد أنها تعني: الرضا والقبول العام للنظام السياسي كونه موافقة الشعب للخضوع وتقديم الطاعة لسلطة معينة تقوم بممارسة مهامها في إطار هذه الطاعة والرضا^٣، وعرفها لويس كريمان أن مبدأ الشرعية يكمن في امتثال حكومة دولة ما للقيم التي يركز عليها النظام الذي تتضمن له وسيروته^٤.

كما تُبرز بعض الاتجاهات الفقهية أن: الشرعية هي المميز بين القوة والسلطة، والصفة التي تحول القوة العارية إلى سلطة شرعية. ومن ثم فإن مبدأ الشرعية الدستورية يحمل بين طياته

ضمانات أساسية للأفراد حكماً ومحكومين. ومن ثم لا بد من وجود مثل هذا المبدأ في الدولة حتى يكون هناك أمن وأمان من كل اعتداء، وذلك لأن القانون ليس مجرد أداة لعمل الدولة ولكنه أيضاً الضمان الذي يكفل الحقوق والحريات^٥.

ويُفهم من ذلك أن الشرعية الدستورية لا تقتصر على مجرد وجود قواعد قانونية، بل تمتد لتشمل قبول هذه القواعد من قبل المجتمع، وإيمان أفرادها بمشروعية السلطة، وأيضاً فهي إيمان غالبية أعضاء المجتمع إيماناً حقيقياً بأن السلطة يجب أن تمارس وفي ضوء ذلك، يمكن القول: إن الشرعية الدستورية تمثل خضوع السلطة السياسية لأحكام الدستور، وتجسيدا لمبدأ سيادة القانون، بما يضمن عدم الانحراف في ممارسة السلطة، ويكفل تنظيمها ضمن إطار قانوني ملزم. وفي العراق فإنها تستند إلى أحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الذي يُعد المرجعية العليا في تنظيم السلطات العامة.

الفرع الثاني - مظاهر الشرعية الدستورية في تشكيل الحكومة العراقية

تتجلى الشرعية الدستورية في النظام السياسي العراقي من خلال مجموعة من الآليات والإجراءات التي نص عليها دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، والتي تهدف إلى تنظيم عملية تشكيل السلطة التنفيذية وفق إطار قانوني ملزم، بما يضمن عدم الانحراف عن الإرادة الشعبية أو تجاوز النصوص الدستورية. وتُعدّ هذه المظاهر تطبيقاً عملياً لمبدأ سيادة القانون في مجال تشكيل الحكومة.

أولاً: تكليف الكتلة النيابية الأكثر عدداً

يعد هذا الإجراء من أبرز مظاهر الشرعية الدستورية، حيث نصت المادة (٧٦) من الدستور على قيام رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل مجلس الوزراء^٦. وتكمن أهمية هذا النص في كونه يُجسد مبدأ الديمقراطية التمثيلية، إذ يتم ربط تشكيل الحكومة بنتائج الانتخابات النيابية التي تعكس إرادة الشعب.

ثانياً: الدور الدستوري لرئيس الجمهورية في عملية التكليف

يمارس رئيس الجمهورية دوراً محورياً في إطار الشرعية الدستورية، يتمثل في إصدار مرسوم تكليف مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً خلال مدة محددة دستورياً. ورغم أن هذا الدور يُوصف في الغالب بأنه إجراء شكلي، إلا أنه يحمل في مضمونه أهمية قانونية كبيرة، إذ يُعدّ بداية رسمية لعملية تشكيل الحكومة^٧.



ثالثاً: تشكيل مجلس الوزراء وعرض المنهاج الوزاري

بعد التكليف يقوم المرشح بتشكيل الكابينة الوزارية بإعداد المنهاج الوزاري الذي يتضمن الخطوط العامة لسياسة الحكومة. ويعد هذا الإجراء من مظاهر الشرعية الدستورية لأنه يلزم السلطة التنفيذية "رئيس مجلس الوزراء المكلف" تسمية أعضاء وزارته، خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف^٨

رابعا : دور القضاء الدستوري في ضمان الشرعية

يلعب القضاء الدستوري، ممثلاً بالمحكمة الاتحادية العليا في العراق، دوراً أساسياً في تفسير النصوص الدستورية المتعلقة بتشكيل الحكومة، خاصة في الحالات التي يكتنفها الغموض أو الخلاف السياسي.

المطلب الثاني

مفهوم التوافق السياسي

يُعدّ التوافق السياسي من المفاهيم الأساسية التي برزت في الأنظمة السياسية التعددية، لاسيما في الدول التي تشهد تنوعاً قومياً أو دينياً أو سياسياً، حيث يُستخدم كآلية لإدارة الخلافات وتحقيق الاستقرار السياسي. وفي العراق، برز التوافق السياسي بشكل واضح بعد عام ٢٠٠٣، كوسيلة لضمان مشاركة مختلف القوى السياسية في السلطة، إلا أنه أثار في الوقت ذاته إشكاليات تتعلق بمدى انسجامه مع أحكام الدستور ومبدأ الشرعية الدستورية.

الفرع الأول - مفهوم التوافق السياسي

يقصد بالتوافق السياسي ذلك الأسلوب الذي تتبعه القوى السياسية في إدارة شؤون الحكم، من خلال الاتفاق فيما بينها على تقاسم السلطة واتخاذ القرارات بشكل مشترك، بعيداً عن مبدأ الأغلبية البسيطة. ومن الناحية الاصطلاحية، يُعرّف التوافق السياسي على أنه : اتفاق غير رسمي بين القوى السياسية الفاعلة على تنظيم عملية الحكم وتقاسم السلطة، بما يضمن مشاركة مختلف الأطراف في صنع القرار السياسي^٩ ، ويُعرّف أيضاً بأنه: "آلية سياسية تقوم على التفاهم بين المكونات أو الأحزاب المختلفة لتجاوز الخلافات وتحقيق الاستقرار، خاصة في المجتمعات المنقسمة"^{١٠}، ويستند هذا المفهوم إلى فكرة تحقيق التوازن بين القوى السياسية، وتجنب هيمنة طرف واحد على السلطة، وهو ما يجعله قريباً من نماذج الديمقراطية التوافقية التي تقوم على إشراك جميع المكونات في الحكم. وهي من أهم الطرق التي تسلكها الدول الخائضة في عملية التحول الديمقراطي، بحيث تساهم في التقليل من حدة الاستقطاب السياسي .

ولكن قد يكون ذلك لفترة محدودة، وعلى حساب تقويض عمل المؤسسات الديمقراطية وفعاليتها، وفي هذا الصدد اعتُبرت تونس نموذجاً يحتذى به لسعيها إلى تحقيق التوافق بين القوى العلمانية والإسلامية. ومع ذلك، أثارت التجربة التونسية أيضاً التحفظ تجاه هذا الإجماع، بحيث أنّ السعي الموسع للتوافق كان له جانب سلبي، مما أدى إلى تقييد انتقالها الديمقراطي. وفي الحالة العراقية ارتبط التوافق السياسي بنظام المحاصصة الذي يقوم على توزيع المناصب بين المكونات السياسية، وهو ما أدى إلى تحوّل التوافق من أداة لتحقيق الاستقرار إلى أداة لتقاسم السلطة، وهذا ما سنتطرق إليه عند دراسة ممارسات التوافق السياسي.

الفرع الثاني - ممارسات التوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

يتجلى التوافق السياسي في العراق من خلال مجموعة من الممارسات الواقعية التي رافقت عملية تشكيل الحكومات، والتي غالباً ما تكون موازية أو أحياناً متقدمة على النصوص الدستورية ومن أبرز هذه المظاهر:

أولاً: نظام المحاصصة السياسية: يعد نظام المحاصصة من أبرز صور التوافق السياسي في العراق، إذ يتم بموجبه توزيع المناصب الحكومية، بما فيها الرئاسات الثلاث والحقائب الوزارية، بين المكونات السياسية الرئيسية (الشيعية، السنة، الأكراد)، استناداً إلى تفاهات غير مكتوبة بين القوى السياسية. وقد ترسّخ هذا النظام كعرف سياسي عملي، على الرغم من عدم وجود نص صريح ينظمه في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

ثانياً: الاتفاقيات السياسية المسبقة لتشكيل الحكومة: تسبق عملية تشكيل الحكومة عادةً جولات من المفاوضات بين الكتل السياسية، يتم خلالها التوصل إلى تفاهات بشأن توزيع المناصب والحقائب الوزارية. وتكتسب هذه الاتفاقيات أهمية كبيرة، إذ تؤدي دوراً فعلياً في توجيه عملية التشكيل، حتى غدت بمثابة إطار غير رسمي يحكم مسارها قبل الشروع بالإجراءات الدستورية.

ثالثاً: تعطيل المدد الدستورية نتيجة الخلافات السياسية: تؤدي الخلافات بين القوى السياسية في كثير من الأحيان إلى تأخير تشكيل الحكومة، وهو ما يترتب عليه تجاوز المدد الزمنية المحددة دستورياً. ويعكس ذلك تغليب الاعتبارات السياسية والتوافقات بين الكتل على الالتزام الحرفي بالنصوص الدستورية.

رابعاً: اختيار الوزراء على أساس التوازن السياسي: غالباً ما يتم اختيار أعضاء التشكيلة الوزارية وفق معايير التوازن الحزبي والسياسي، بدلاً من الاعتماد على الكفاءة والخبرة حيث يعرض المكلف بتشكيل مجلس الوزراء أسماء وزارته ومنهاجه الوزاري أمام مجلس النواب

التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

للتصويت عليها بشكل فردي، أي كل وزير على حدة، فإذا حصل أكثرية المرشحين على الأغلبية المطلقة من مجلس النواب، اعتبر مجلس الوزراء حائزاً على ثقة مجلس النواب^{١٢}.
خامساً: تأثير الكتل السياسية في فرض مرشحيتها : تمارس الكتل السياسية دوراً مؤثراً في فرض مرشحيتها ضمن التشكيلة الحكومية، الأمر الذي يحد من حرية رئيس الوزراء في اختيار فريقه الوزاري ويجعل عملية التشكيل خاضعة إلى حد كبير للتوازنات السياسية.
سادساً: التوافق داخل مجلس النواب في منح الثقة : تمثل مرحلة منح الثقة البرلمانية إحدى صور التوافق السياسي، إذ غالباً ما تأتي نتيجة اتفاقات مسبقة بين الكتل، مما يجعل عملية التصويت أقرب إلى إجراء شكلي يعكس تلك التفاهات أكثر من كونه تعبيراً عن رقابة حقيقية.

المبحث الثاني

العلاقة بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

تعد العلاقة بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي من الإشكاليات الجوهرية في النظم السياسية المعاصرة، لاسيما في الدول التي تقوم على التعددية السياسية وتنوع القوى الفاعلة، كما هو الحال في العراق، ففي الوقت الذي تفرض فيه الشرعية الدستورية الالتزام بأحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بوصفه الإطار القانوني الأعلى المنظم لعمل السلطات العامة، يبرز التوافق السياسي كآلية عملية لإدارة التوازنات بين الكتل السياسية وضمان مشاركتها في السلطة^{١٣}.
وقد أفرز الواقع السياسي في العراق تداخلاً واضحاً بين هذين المسارين، حيث لم تعد عملية تشكيل الحكومة تعتمد على النصوص الدستورية وحدها، بل أصبحت محكومة بدرجة كبيرة بالتفاهات والاتفاقات السياسية. وقد أدى ذلك في كثير من الأحيان إلى بروز حالات تعارض بين مقتضيات الشرعية الدستورية ومتطلبات التوافق السياسي، الأمر الذي انعكس على مبدأ سيادة القانون وعلى استقرار النظام السياسي.

المطلب الأول

إشكالية التعارض بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي

تعد العلاقة بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي من القضايا الإشكالية التي برزت بوضوح في النظم السياسية المعاصرة، لاسيما في الدول التي تقوم على التعددية السياسية والاجتماعية. ففي حين تستند الشرعية الدستورية إلى الالتزام بأحكام الدستور بوصفه القانون الأعلى في الدولة، يظهر التوافق السياسي كوسيلة عملية لإدارة الخلافات بين القوى السياسية، وضمان مشاركة مختلف الأطراف في السلطة. غير أن هذا التداخل قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوء حالة من التعارض بين مقتضيات النص الدستوري ومتطلبات الواقع السياسي، وهو ما

تجسد بشكل واضح في التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ في ظل تطبيق أحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

الفرع الأول - حالات تعارض النص الدستوري مع التوافقات السياسية

تظهر حالات التعارض بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي عندما يتم تجاوز النصوص الدستورية أو تكييفها بما يتلاءم مع مصالح الكتل السياسية. ففي النظام الدستوري العراقي، وضع الدستور مجموعة من القواعد والإجراءات الواضحة لتشكيل الحكومة إلا أن التطبيق العملي غالباً ما يشهد انحرافاً عن هذه القواعد نتيجة للتوافقات السياسية. ومن أبرز هذه الحالات، مسألة تكليف "الكتلة النيابية الأكثر عدداً"، حيث نص الدستور على أن يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح هذه الكتلة بتشكيل الحكومة. غير أن الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم أدى إلى اختلاف التفسيرات بين الكتل السياسية، مما دفع إلى تدخل المحكمة الاتحادية العليا في العراق لتفسير المقصود به. وقد أتاح هذا التفسير المجال أمام القوى السياسية لتشكيل تحالفات بعد الانتخابات، وهو ما أضعف الارتباط المباشر بين نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة، كما تتجلى حالات التعارض في اعتماد نظام المحاصصة السياسية، الذي يقوم على توزيع المناصب بين المكونات السياسية وفق تفاهات غير منصوص عليها دستورياً^١، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز مبدأ الكفاءة والجدارة الذي يفترض أن يحكم اختيار أعضاء السلطة التنفيذية. فضلاً عن ذلك، تؤدي الخلافات السياسية في كثير من الأحيان إلى تعطيل تشكيل الحكومة وتأخيرها، مما يترتب عليه تجاوز المدد الزمنية المحددة في الدستور. ويلاحظ كذلك أن الاتفاقات السياسية المسبقة قد تتحول إلى إطار فعلي يحكم عملية تشكيل الحكومة، بحيث تصبح الإجراءات الدستورية مجرد خطوات شكلية لإضفاء الشرعية على اتفاقات تم التوصل إليها خارج الإطار الرسمي. وهذا ما يعكس بوضوح تغلب التوافق السياسي على النص الدستوري، ويؤدي إلى إفراغ بعض النصوص من مضمونها الحقيقي، وبناءً على ذلك، فإن حالات التعارض لا تقتصر على مجرد خرق مباشر للنصوص الدستورية، بل تمتد لتشمل تفسيرها وتكييفها بما يخدم التوازنات السياسية، وهو ما يضعف من فاعلية الدستور بوصفه المرجعية العليا في تنظيم السلطة.

الفرع الثاني - أثر التوافق السياسي على مبدأ سيادة القانون

يعد مبدأ سيادة القانون من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام الدستوري إذ يقتضي خضوع جميع سلطات الدولة لأحكام القانون، وعدم جواز تجاوزها تحت أي مبرر. غير أن تغلب التوافق السياسي في بعض الحالات يؤدي إلى إضعاف هذا المبدأ، ويحدث خللاً في التوازن بين النص القانوني والتطبيق العملي، فحين تُقدّم التفاهات السياسية على النصوص الدستورية تصبح

التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

القواعد القانونية عرضة للتجاوز أو التفسير المرن، وبما يتلاءم مع مصالح القوى السياسية. ويؤدي ذلك إلى تقليص هيبة القانون، وتحويله من أداة ملزمة إلى إطار قابل للتكيف وفق الظروف السياسية، كما ينعكس هذا الأمر على عمل المؤسسات الدستورية، التي قد تفقد استقلاليتها نتيجة خضوعها لضغوط الكتل السياسية^{١٥}.

ومن جهة أخرى يسهم التوافق السياسي في إضعاف مبدأ المساواة أمام القانون، إذ قد تُمنح بعض القوى السياسية امتيازات خاصة في عملية تشكيل الحكومة على حساب معايير العدالة والكفاءة. كما يؤدي إلى تقليص دور الرقابة البرلمانية، حيث تتحول عملية منح الثقة إلى نتيجة لاتفاقات مسبقة، بدلاً من أن تكون أداة حقيقية لمساءلة الحكومة. ولا يقتصر أثر التوافق السياسي على الجانب القانوني فحسب، بل يمتد إلى التأثير على ثقة المواطنين بالنظام السياسي، إذ يؤدي الشعور بتغليب المصالح السياسية على القواعد القانونية إلى تراجع الثقة بالمؤسسات العامة، وإضعاف الانتماء للنظام الدستوري^{١٦}.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن التوافق السياسي قد يلعب دوراً إيجابياً في بعض الحالات، من خلال منع الأزمات السياسية الحادة وتحقيق قدر من الاستقرار، خاصة في المجتمعات المنقسمة، إلا أن هذا الدور يبقى مرهوناً بمدى توافقه مع أحكام الدستور وعدم تحوُّله إلى بديل عن الشرعية الدستورية^{١٧}. وعليه فإن تحقيق التوازن بين التوافق السياسي ومبدأ سيادة القانون يعد ضرورة لضمان استقرار النظام السياسي، والحفاظ على هيبة الدستور بوصفه المرجعية العليا في الدولة

المطلب الثاني

آليات تحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي

يعد تحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي من التحديات الأساسية التي تواجه النظام السياسي في العراق، لاسيما في ظل التعددية السياسية وتعقيد العلاقات بين القوى الفاعلة. ففي حين تفرض الشرعية الدستورية الالتزام بأحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ بوصفه الإطار القانوني الأعلى، يبرز التوافق السياسي كحاجة عملية لضمان الاستقرار وتجنب الأزمات السياسية. ومن ثمّ، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في إيجاد آليات تضمن عدم تعارض التوافق السياسي مع النصوص الدستورية، بل جعله عاملاً مكملاً لها ضمن حدود المشروعية.

الفرع الأول - دور القضاء الدستوري في تحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي

يلعب القضاء الدستوري دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي، من خلال تفسير النصوص الدستورية والفصل في النزاعات التي تنشأ بشأن تطبيقها. وفي العراق تضطلع المحكمة الاتحادية العليا في العراق بهذه المهمة، إذ تعد الجهة المختصة بتفسير أحكام الدستور وضمان الالتزام بها^{١٨}.

ويظهر دور القضاء الدستوري بوضوح في الحالات التي يكتنفها الغموض أو الاختلاف في تفسير النصوص، كما في مسألة تحديد "الكتلة النيابية الأكثر عدداً"، حيث ساهمت المحكمة في وضع تفسير قانوني يُنظم هذه المسألة ويحد من الخلافات السياسية بشأنها. ومن خلال هذا الدور، يسهم القضاء الدستوري في تقليص مساحة التأويل السياسي للنصوص، وتعزيز سيادة الدستور.

كما يعمل القضاء الدستوري على حماية مبدأ سيادة القانون، من خلال الرقابة على دستورية القوانين والإجراءات، ومنع أي تجاوز للنصوص الدستورية، حتى وإن كان بدافع التوافق السياسي. وبعد هذا الدور ضرورياً للحفاظ على التوازن بين متطلبات الواقع السياسي والالتزام بالقواعد القانونية.

إلا أن فعالية القضاء الدستوري تبقى مرتبطة بمدى احترام قراراته من قبل القوى السياسية، إذ إن عدم الالتزام بها يُضعف من قدرته على أداء دوره ويؤدي إلى تغليب الاعتبارات السياسية على أحكام الدستور. ومن هنا، فإن تعزيز استقلال القضاء الدستوري ودعم مكانته يُعدّ شرطاً أساسياً لتحقيق التوازن المنشود.

الفرع الثاني - الإصلاحات المقترحة لتعزيز التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي

يتطلب تحقيق التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي إجراء مجموعة من الإصلاحات القانونية والسياسية التي تهدف إلى تقوية الالتزام بالنصوص الدستورية، وفي الوقت ذاته تنظيم دور التوافق السياسي ضمن إطار قانوني واضح.

ومن أبرز هذه الإصلاحات، العمل على توضيح بعض النصوص الدستورية التي أثارت خلافات في التطبيق، مثل النصوص المتعلقة بتشكيل الحكومة، بما يقلل من مساحة التفسير السياسي ويعزز الاستقرار الدستوري. كما يُعدّ تفعيل مبدأ الكفاءة في اختيار المسؤولين، بدلاً من الاعتماد على المحاصصة السياسية، خطوة مهمة نحو تعزيز الأداء الحكومي وتحقيق العدالة^{١٩}.

كذلك، يتطلب الأمر تطوير النظام الحزبي في العراق، من خلال تشجيع قيام أحزاب سياسية قائمة على البرامج لا على الانتماءات الضيقة، بما يسهم في تقليل الحاجة إلى التوافقات القائمة

التوازن بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة العراقية

على تقاسم السلطة. كما أن تعزيز الثقافة القانونية لدى القوى السياسية، والالتزام بروح الدستور وليس فقط نصوصه، يعد عاملاً مهماً في تحقيق التوازن. ومن جهة أخرى ينبغي تنظيم التوافق السياسي ضمن أطر دستورية واضحة بحيث لا يتحول إلى بديل عن النصوص القانونية، بل يكون مكملاً لها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال وضع قواعد تنظم المفاوضات السياسية، وتحدد حدودها بما لا يتعارض مع أحكام الدستور. وأخيراً فإن تعزيز دور الرقابة البرلمانية والمجتمعية يسهم في الحد من الانحرافات السياسية، ويُعزز من التزام السلطات بأحكام الدستور، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى تحقيق توازن حقيقي بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي.

الخاتمة

يتضح أن العلاقة بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في العراق تتسم بالتداخل، حيث تؤثر التفاهات السياسية بشكل مباشر في تطبيق دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. كما أن تغليب التوافق السياسي في بعض الحالات يؤدي إلى إضعاف مبدأ سيادة القانون ويحد من فاعلية النظام الدستوري.

النتائج

١. وجود تداخل بين الشرعية الدستورية والتوافق السياسي في تشكيل الحكومة.
٢. اعتماد التوافق السياسي كآلية فعلية رغم غياب تنظيمه دستورياً.
٣. ظهور حالات تعارض بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي.
٤. تأثير المحاصصة في إضعاف مبدأ الكفاءة.
٥. إسهام التوافقات السياسية في تعطيل أو تفسير النصوص الدستورية.

التوصيات

١. الالتزام بأحكام دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ عند تشكيل الحكومة.
٢. توضيح النصوص الدستورية التي تثير الخلاف.
٣. تعزيز دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق.
٤. تقليل الاعتماد على المحاصصة واعتماد الكفاءة.
٥. تنظيم التوافق السياسي ضمن إطار قانوني واضح.

الهوامش

^١ - علي مجيد العكيلي و سمير داود سلمان، مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٢.

^٢ - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، فصل الشين، باب العين، ج ١، ص ٦٧٦.

- ^٣ - حسين عبدالقادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية - الواقع والمأمول، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، مجلد ٦، عدد ٢، ٢٠١٧.
- ^٤ - احمد عبد العزيز محمد ابو الحسن ، مفهوم الشرعية الدستورية للحقوق والحريات الاساسية ، ط١ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٢ ص ٣٢.
- ^٥ - سمير داود سلمان، الشرعية الدستورية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٦٠، ٢٠١٣، ص ٦.
- ^٦ - المادة (٧٦) (٧٦) اولاً من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ .
- ^٧ - زهراء سالم رحمة، أثر الصياغة الدستورية على تشكيل الحكومة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠٢٥، ص ٦٢.
- ^٨ - المادة (٧٦) ثانياً من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥
- ^٩ - الحسين لرقط، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسخ الديمقراطي في تونس ٢٠١٠ - ٢٠١٩، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٤٢.
- ^{١٠} - ارنت ليهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.
- ^{١١} عبد الرحمن تمام، نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد، دراسة حال العراق من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢١، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه قاصدي مرباح، ٢٠٢٢، ص ١٣.
- ^{١٢} علي مهدي، المسار الدستوري والقانوني لتشكيل حكومة الاغلبية السياسية بحث منشور في موقع المعهد القضائي، ٢٠٢٢، @ <https://iraqfsc.iq/news.> /#٤٧٦٩
- ^{١٣} رغيذ الصلح، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، اصدارات مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧.
- ^{١٤} شالو صباح عبد الرحمن التوفيق بين القواعد الدستورية المتعارضة، المؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية، ٢٠١٩، ص ٣٠٤.
- ^{١٥} عباس حميد طاهر، اثر التوافقات السياسية في تعطيل النصوص النازمة لتكوين السلطة التنفيذية، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، ٢٠٢٤، ص ٤٢.
- ^{١٦} حارث حسن ، التجربة التوافقية في العراق النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، العدد 23، ٢٠١٦، ص ٤٣.
- ^{١٧} ضرغام رشيد نوري، أثر الأغلبية والتوافقية على تشكيل السلطة التنفيذية في العراق: انتخابات ٢٠٢١ أنموذجاً، مجلة معهد العلمين، العدد ١٤، أيلول ٢٠٢٣، ص ٤٧٦.
- ^{١٨} زينب مهدي صالح، نظام التوافق السياسي واثره في اداء الحكومة وفقا لدستور ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهدين، ٢٠٢٣، ص ٢١.

^{١٩} فلاح مصطفى صديق، أصول تكوين السلطة الاجرائية في النظامين البرلماني والرئاسي، ط ١، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٢٠، ص ١٤٢.

قائمة المصادر والمراجع

- ١- علي مجيد العكيلي و سمير داود سلمان، مدى تأثير الظروف الاستثنائية على الشرعية الدستورية، دراسة مقارنة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٢.
- ٢- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي: القاموس المحيط، فصل الشين، باب العين، ج ١، ص ٦٧٦.
- ٣- حسين عبدالقادر، الشرعية السياسية في ظل الانظمة السياسية العربية - الواقع والمأمول، مجلة البحوث السياسية والإدارية، جامعة الجلفة، مجلد ٦، عدد ٢، ٢٠١٧.
- ٤- احمد عبد العزيز محمد ابو الحسن ، مفهوم الشرعية الدستورية للحقوق والحريات الاساسية ، ط ١ دار النهضة العربية القاهرة ٢٠١٢ ص ٣٢.
- ٥- سمير داود سلمان، الشرعية الدستورية في الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٦٠، ٢٠١٣، ص ٦.
- ٦- المادة (٧٦) اولا من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥
- ٧- زهراء سالم رحمة، أثر الصياغة الدستورية على تشكيل الحكومة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة ميسان، ٢٠٢٥، ص ٦٢.
- ٨- المادة (٧٦) ثانيا من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.
- ٩- الحسين لرقط، تأثير بناء التوافقات السياسية على عملية الترسخ الديمقراطي في تونس ٢٠١٠ - ٢٠١٩، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢٤، ص ٤٢.
- ١٠- ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.
- ١١- عبد الرحمن تمام، نظام المحاصصة السياسية وتأثيره على انتشار الفساد، دراسة حال العراق من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢١، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعه قاصدي مرياح، ٢٠٢٢، ص ١٣.
- ١٢- علي مهدي المسار الدستوري والقانوني لتشكيل حكومة الاغلبية السياسية بحث منشور في موقع المعهد القضائي، ٢٠٢٢، <https://iraqfsc.iq/news.4769/#>، @.

- ١٣- رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، اصدارات مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجلس النواب اللبناني، ط ١، بيروت، ٢٠٠٧.
- ١٤- شالو صباح عبد الرحمن التوفيق بين القواعد الدستورية المتعارضة، المؤتمر الدولي الرابع للقضايا القانونية، ٢٠١٩، ص ٣٠٤.
- ١٥- عباس حميد طاهر، اثر التوافقات السياسية في تعطيل النصوص النازمة لتكوين السلطة التنفيذية، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة القادسية، ٢٠٢٤، ص ٤٢.
- ١٦- حارث حسن ، التجربة التوافقية في العراق النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية، العدد ٢٣، ٢٠١٦، ص ٤٣.
- ١٧- ضرغام رشيد نوري، أثر الأغلبية والتوافقية على تشكيل السلطة التنفيذية في العراق: انتخابات ٢٠٢١ أنموذجاً، مجلة معهد العلمين، العدد ١٤، أيلول ٢٠٢٣، ص ٤٧٦.
- ١٨- زينب مهدي صالح، نظام التوافق السياسي واثره في اداء الحكومة وفقا لدستور ٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة النهدين، ٢٠٢٣، ص ٢١.
- ١٩- فلاح مصطفى صديق، أصول تكوين السلطة الاجرائية في النظامين البرلماني والرئاسي، ط ١، منشورات زين الحقوقية، لبنان، ٢٠٢٠، ص ١٤٢.

List of Sources and References

- ١Ali Majeed Al-Akeeli and Samir Daoud Salman, The Impact of Exceptional Circumstances on Constitutional Legitimacy: A Comparative Study, National Center for Legal Publications, Cairo, 2015, p. 22.
- ٢Majd Al-Din Muhammad ibn Yaqub Al-Fayruzabadi: Al-Qamus Al-Muhit, Chapter Shin, Section Ain, Vol. 1, p. 676.
- ٣Hussein Abdel-Qader, Political Legitimacy under Arab Political Systems – Reality and Aspirations, Journal of Political and Administrative Research, University of Djelfa, Vol. 6, No. 2, 2017.
- ٤Ahmed Abdel-Aziz Muhammad Abu Al-Hassan, The Concept of Constitutional Legitimacy for Fundamental Rights and Freedoms, 1st ed., Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2012, p. 32.
- ٥Samir Daoud Salman, Constitutional Legitimacy in the 2005 Iraqi Constitution, Al-Mustansiriya Journal of Arts, No. 60, 2013, p. 6- Article (76) First of the Iraqi Constitution of 2005
- ٦Zahraa Salem Rahma, The Impact of Constitutional Drafting on Government Formation, Master's Thesis, College of Law, University of Maysan, 2025, p. 62.
- ٧Article (76) Second of the Iraqi Constitution of 2005

^٩-Al-Hussein Laraqat, The Impact of Building Political Consensus on the Process of Democratic Consolidation in Tunisia 2010-2019, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2024, p. 42.

^{١٠}-Ernest Lijphart, Consociational Democracy in a Pluralistic Society, translated by Hosni Zeina, Institute for Strategic Studies, Baghdad, 2006.

^{١١}-Abdul Rahman Tamam, The Political Quota System and its Impact on the Spread of Corruption: A Case Study of Iraq from 2003 to 2021, Master's Thesis, College of Law and Political Science, University of Kasdi Merbah, 2022, p. 13. 12- Ali Mahdi, The Constitutional and Legal Path to Forming a Majority Government, research published on the Judicial Institute website, 2022, @ <https://iraqfsc.iq/news.4769.:/>

^{١٢}-Raghid Al-Solh, Consociational Democracy in its Global and Lebanese Context, publications of the United Nations Development Programme project in the Lebanese Parliament, 1st edition, Beirut, 2007.

^{١٣}-Shalaw Sabah Abdul Rahman, Reconciling Conflicting Constitutional Rules, Fourth International Conference on Legal Issues, 2019, p. 304.

^{١٤}-Abbas Hamid Taher, The Impact of Political Consensus on the Impediment of the Texts Regulating the Formation of the Executive Authority, Master's Thesis, College of Law and Political Science, Al-Qadisiyah University, 2024, p. 42.

^{١٥}-Harith Hassan, The Consociational Experience in Iraq: Theory, Application, and Results, Arab Policies Journal, Issue 23, 2016, p. 43. 17- Dirgham Rashid Nouri, The Impact of Majority and Consensus Power on the Formation of the Executive Authority in Iraq: The 2021 Elections as a Model, Al-Alamein Institute Journal, Issue 14, September 2023, p. 476.

^{١٦}-Zainab Mahdi Saleh, The Political Consensus System and its Impact on Government Performance According to the 2005 Constitution, Master's Thesis, College of Law, Al-Nahrain University, 2023, p. 21.

^{١٧}-Falah Mustafa Sadiq, Principles of the Formation of Executive Authority in the Parliamentary and Presidential Systems, 1st ed., Zain Legal Publications, Lebanon, 2020, p. 142.